

نظرة في واقع الاقتصاد العراقي الريعي وتجارب الشعوب في الإصلاح المستدام: دراسة تحليلية مقارنة

المدرس المساعد عباس محمد حميد

جامعة بغداد - قسم الشؤون الإدارية والمالية - الرئاسة، العراق،

A look at the reality of the Iraqi rentier economy And people's experiences in sustainable reform :A comparative analytical study

Assistant teacher Abbas Muhammad Hamied

,University of Baghdad - Department of Administrative and Financial Affairs - Presidency, Iraq

تاريخ الاستلام: 2025/07/07؛ تاريخ القبول: 2025/12/19؛ تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص: لكي تكتمل الصورة لواقع الاقتصاد العراقي الريعي في القطاع الاقتصادية المختلفة ومن أهمها القطاع النفطي بالشكل السليم فلا بد من الاطلاع على تجارب الشعوب التي سبقتنا بهذا الجانب وعانت المشكلة التي نحن بصدد حلها لما يستوجب النشاطات الاقتصادية في العراق وتطبيق التنمية المستدامة يعد استثمار موارد البلد من النفط وبقية القطاعات من العوامل الاساسية والمساعدة في قيام تنمية شاملة باتباع أساليب التنمية الاستدامة في الإنتاج العقلاني والمحافظة على البيئة وحفظ حصة الأجيال المستقبلية ، وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فسجل ارتفاعا ببعض السنين التي ارتفع بها سعر النفط والعكس في الأعوام التي تدنى بها سعر النفط وهو لا علاقة له في النشاط الاقتصادي في البلد فهي غير سليمة ولا تعكس الصورة الحقيقية وبصدد الديون ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ، لم يحقق العراق عمليات تنموية لاستيعاب العدد الهائل من الشباب وزادت نسبة البطالة حتى وصلت 26% من عدد سكانه الإجمالي البالغ 45 مليون نسمة .

الكلمات المفتاح : الريع، الاقتصاد الريعي، الدولة الريعية، الإصلاح المستدام

Abstract: In order for the picture of the reality of the rentier Iraqi economy to be complete in the various economic sectors, the most important of which is the oil sector, in a proper manner, we must look at the experiences of the peoples who preceded us in this aspect and suffered from the problem we are facing, which requires economic activities in Iraq and the application of development. Sustainable Investing in the country's oil resources and other sectors is one of the basic factors and helps in establishing comprehensive development by following sustainable development methods in rational production, preserving the environment, and preserving the share of future generations. The per capita share of gross domestic product recorded an increase in some years during which The price of oil rose and vice versa in the years in which the price of oil fell, and it has nothing to do with the economic activity in the country. It is not sound and does not reflect the true picture. Regarding debt and its percentage of the gross domestic product, Iraq did not achieve development processes to accommodate the huge number of young people and the unemployment rate increased until it reached 26% of its total population of 45 million people.

Keywords: rentierism, rentier economy, rentier state, sustainable reform

تمهيد:

قطاع النفط هو الأساس المعول عليه في البناء التنموي للعمليات الاقتصادية في العراق البلد الريعي بامتياز حيث ان العمل على زيادة الإيرادات من خلال الانتاج والتصدير ومعرفة نسبة الاحتياطي المؤكد والمثبتة ضمن التوثيق العالمي لاطلاع الدول المستهلكة للنفط على المخزون لتأمين حاجة البلدان الاوربية للنفط , كون النفط هو الأساس في عمليات الانتاج واساس عملية التطور والتنمية في البلدان الصناعية العظمى والتي تبذل الجهد من اجل الاستثمار في البلدان الريعية الأمنة وتطمح تلك الشركات للاستثمار في العراق كما تم استثمارها للنفط في الاربعينات والخمسينات من القرن الماضي بعقود الامتياز والان متوقف العمل على زيادة الانتاج ودخول جولات التراخيص للاستثمار على عملية الاستقرار الاقتصادي والأمني حيث ان استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية وبالأخص في العراق كلها تجري لمصلحة الشركات المستثمرة العظمى ودولها , واقتضى الاخذ بنظر الاعتبار التنمية المستدامة وما تهدف اليه من تأمين مستقبل الطاقة والحفاظ على الموارد الطبيعية من النضوب واستدامتها وهذا كله من اجل الحفاظ على بيئة نظيفة من خلال تطبيق التنمية المستدامة والحد من التكاليف الاجتماعية جراء عملية التلوث والحفاظ على حصة الأجيال القادمة بالمحافظة على عدم نضوب المورد مستقبلاً.

المشكلة الأساسية في البحث هو ان الاستثمارات مقتصرة على القطاع النفطي ولم تخلق البيئة المناسبة للعمل في بقية القطاعات الاقتصادية وان الاستثمار في هذا القطاع فقط يكون عامل مساعد في نضوب المورد ويزيد في التلوث ولا يحسب نصيب او حصة الأجيال المستقبلية. ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في القطاع النفطي بشكل كبير يؤدي الى التلوث ونضوب المورد وحرمان الاجيال القادمة، وبالمقابل توفير عقود استثمارية ومركزات قانونية للاستثمار في القطاع غير النفطي من خلال تطبيق مبادئ التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة من خلال استغلال الطاقات المتجددة في الاستثمار هي الغاية الاساسية). يهدف البحث الى اتباع طريقة ملائمة لاستثمار المورد النفطي تتبع بها طرق تحقيق التنمية المستدامة والحرص على المحافظة على بيئة سليمة خالية من التلوث وتحقيق حصة الأجيال المستقبلية وتطبيق طرق استخدام الطاقة المتجددة ضمن برامج التنمية المستدامة وامكانية تطبيقها للحفاظ على البيئة. تتجسد اهمية البحث في القطاع النفطي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي وغير المتجدد وكيفية التوليف بين تطبيق مبادئ التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وبين الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي والحفاظ على حصة الاجيال المستقبلية.

1. مفهوم الربيع :

يشير مصطلح (الربيع) لغوياً الى النمو والزيادة، وعرفه بعض الباحثين ومن امثلتها دراسة اهتمت بهذا الجانب تحت عنوان " افاق وتحديات الاقتصاد الريعي في العراق " بأن الربيع ذلك المقدار من الدخل الذي ينتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الذي تحوي على مصادر للدخل من دون ان يكون هناك نشاط اقتصادي واضح او اي انواع من الممارسات السوقية (الشيمي ، 2017 : 1).

اما اشارة (الربيع) من الجانب الاصطلاحي بانه الثمن او البديل الذي يحصل عليه المالك للموارد الطبيعية بما يقابله من الخدمات المتحققة (عوض الله ، 2007: 495). وقد كان (ادم اسمث) الرائد الاول الذي استخدم هذا المصطلح في كتابه (ثروة الامم

(والذي اشار للريع بانه محصول يعود بالدخل على مالكة دون ان يزرع او يعمل او يبذل جهد او مشقة (الشيمي، 2017 ص 1). وتعرف النظرية الاقتصادية الريع على انه المتأني من جراء العوامل الطبيعية بما تسببه الخصائص الفنية للعمل نفسه.

واول اشارة لمفهوم (الريع) كمصطلح وفق المعنى الاقتصادي المحكم اكااديمياً ، كان على يد عالم الاقتصاد الشهير (ريكاردو) والذي ذكره في كتابه " حول مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب " والذي يشير فيه الى الريع بأنه " الدخل الاضافي حول الارض الزراعية المتأني من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الارض الحدية ، المستعملة لنفس الغرض " ، اي عندما تتساوى العناصر الانتاجية المتاحة من راس مال وعمل ، فأن الارض الاكثر خصوبة سوف تنتج غلة اعلى من الارض الرديئة ، حتى وان تم استخدام نفس المدخلات للأرضين فاليكن نفس البذور والاسمدة والعمل والمياه والظروف ، فبالتالي ان الدخل الذي ينتج عن الارض الاكثر خصوبة بالمقارنة مع الارض الاقل منها فهو (ريع) ، اذ ان لهذا المعنى والتحليل المنطقي قد غير من الايجار التعاقدي للأرض ، وينطبق الريع " الريكاردو " على المميزات التي يحويها الموقع والعمل والعوامل الطبيعية ، ومن هذا المنطلق تم التوصل الى اشتقاق " ريع المنجم " الذي يطلق على استغلال المورد الطبيعي من باطن الارض كالنفط والغاز ، وهو بالتأكيد عندما يكون سعر البيع اعلى من تكلفة الانتاج (الجناي، 2013 ص 87)

اما لـ (كارل ماركس) ، فقد كان له رأي اخر اذ ينطلق من تحليله للمفهوم الاساسي للريع ولكن من واقع " الانتاج الرأسمالي " فبحسب ما وضعه بانه ينظر الى الزراعة مثل الصناعة فالجميع يخضع لنظام الانتاج الرأسمالي ، وان ما دام هناك مبالغ يتم دفعها من قبل الفلاحين الى مالكة الارض المستأجرة فان هذا المبلغ المدفوع يسمى " ريع عقاري " وايضاً يرى ماركس ان الارض وحدها ليست نتاج عمل وليس لها قيمة ومالم يتم استجارها او استغلالها فعلياً ، ويرى ان المجتمعات التي يخيم عليها الاقتصاد الريعي تغطي عليها علاقات صلة القرابة والتعصب ، اما في المجتمعات الرأسمالية فالإنتاج هو من يحدد نوع العلاقة (عز العرب ، 2012 ص 5). فبالتالي فيمكن ان نصل الى جملة من المفارقات التي ينظر لها كل فكر اقتصادي وكل حسب نظريته، فالريع حسب الفكر الاقتصادي الكلاسيكي " يرتبط بالأرض وهو فائض القيمة وليس نتاج عمل معين، فيرجع الى نوعية الارض وموقعها كما يرى: ادم اسميث " والى خصوبة الارض عند " ريكاردو " ويرجع الى موقع الارض والاحتكار الى " ماركس "

وبإمكاننا ان نقسم الريع الى ثلاث انواع (الشمري، 2014 ص 2) وكالاتي:

- **الريع الطبيعي:** ويمثل المورد الطبيعي كالمعادن والنفط والغاز والانهار وغيرها.
- **الريع الاستراتيجي:** ويمثل الموقع الجغرافي للدولة وطلالتها المباشرة على الموانئ والخلجان وقد تكون منتج سياحي كالملاعب الرياضية او المتاحف العالمية.
- **الريع التحويلي:** مثل المساعدات والهبات التي تتلقاه الدول واي نوع اخر من الدعم.

2. مفهوم الاقتصاد الريعي:

وبعد ما تم توضيح الريع بما يعنيه لغة واصطلاحاً وتشكيل صورة واضحة حول هذا المصطلح الاقتصادي ، بالإمكان الان تنطرق الى مفهوم الاقتصاد الريعي الذي يعني ان يعتمد بلداً ما يحوي على موارد طبيعية على استخراج تلك الموارد من باطن الارض والتصرف بها بما يعود بالفائدة المالية للبلد ، ولكن هناك نقطة يجب ان نركز عليها في الغالب ان البلدان الذي تعتمد على الاقتصاد الريعي بالمرتبة الاولى لتمويل مردودها المالي تعاني من اقتصاد رخواً لأنها تعتمد على المقايضات التجارية مما ينتج مجتمعات استهلاكية بامتياز

فيكون لقطاع الاستيراد السطوة الكبيرة على اقتصاد البلد مما يهمل فيه وبشكل كبير الصناعات التحويلية والزراعة وان هكذا نوع من الاقتصاد نجده وبكثرة في اقتصاديات الدول النامية كالدول العربية والعراق خصوصاً، (ياسر، 2013 ص 4)، اذ ما يقوم به العراق حالياً هو استخراج الموارد الطبيعية كالنفط مثلاً وبيعه في الاسواق العالمية والمحلية وبالمقابل يحصل على عوائد مالية كبيرة فيتم استهلاك جل هذه الاموال على البناء والتشييد وتمويل وزارات الدولة من ميزانية ورواتب للموظفين وايضاً في قطاع الاستيراد الاستهلاكي من دون الاستثمار في القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة مما يؤثر على حصة الاجيال القادمة من الخيرات التي قد تنضب في وقت من الاوقات وايضاً لا يتم التأسيس لنوع جديد من الدخل القومي للبلد يتم الاعتماد عليه في حال استنفذ المورد الطبيعي وهذه نقطة مهمة يجب الوقوف عندها.

3. انواع الاقتصاد الربيعي:

يمكن تقسيم الاقتصاد الربيعي الى قسمين رئيسين (ابراهيم، 2010 ص 4-7) وهما:

اولاً: الاقتصاد الربيعي الخارجي: ويتضمن الاتي:

— النفط والغاز: أحد مصادر الدخل الربيعي للدولة يختلف باختلاف تكلفة الاستخراج وسعر البيع.

النفط مزيج معقد من مجموعة عناصر متواجدة في داخل هذا المركب وهي الهيدروكربونات ذات الصفات الكيميائية المختلفة , ويتكون من مجموعة مواد عضوية , وهو سائل قابل للاشتعال ذو رائحة نفائفة ومتميزة والوانه تختلف حسب المنشأ بين البني المخضر والبني الغامق والاصفر , وايضاً كثافته تختلف بين الثقيل وذلك حسب مواقع المكان , وتتكون من (160) نوع الخامات القياسية لها هو نفط وايت (Witt) او غرب تكساس المستخدم في امريكا وبرنت (Prent) المستخدم في أوروبا ودبي المستخدم في البلاد الاسيوية ويكون تسعير (160 نوعاً) من النفط من خلال تقاربه في الصفات الموجودة في هذه الانواع الثلاث يتم التسعير واستناداً على مختلف الخامات وعلى مدى قربها من مواصفة الخامات القياسية , والتميز بين هذه الخامات يتم عن طريق معرفة كثافته ووزنه مع مقارنة حجمة وحموضته اي نسبة الكبريت مع تواجد عوامل مؤثرة اخرى.

ومن المشاكل التي تلاحق النفط هي مشكلة الكبريت الملتصقة مع النفط وعندما يزال الكبريت من النفط تتحسن صفاته حينما تقل نسبة الكبريت عن 1%.

المورد النفطي (الهيدروكربون) من اكثر الموارد والمصادر المنتجة للطاقة انتشاراً في العالم ومادة اولية لمختلف الصناعات , مما اصبح مصدر اهتمام الكثيرين من الاقتصاديين والسياسيين وعلماء الارض , لذلك اصبح من المصادر الاقتصادية الاستراتيجية التي تعتمد عليها الصناعات الثقيلة في أوروبا ومورد للتحكم بالدول المنتجة له لأنه يستعمل كمصدر مهم وله الاولوية في مجال استخدام الطاقة فضلاً عن استخدامه لأغراض عديدة اخرى , فبالمعنى التجاري الضيق هناك مصطلحات تطلق على انواع المواد الهيدروكربونية وهي المواد السائلة منها الزيت والنفط الخام, والمواد الغازية التي تشمل الغاز الطبيعي المتكون من الايثان والميثان والبيوتان والبروبان وثاني اكسيد الكربون والنروجين وبعض الكبريت, والمواد الصلبة مثل الالبومين او ما يسمى بالأسفلت.

اما كلمة البترول petro-oleum فهي كلمة لاتينية استخدمت على مستوى العالم وانها متكونه من مقطعين المقطع الاول petro بترو يعني الصخر بلاتينية ،اما المقطع الثاني oleum اوليوم فهو الزيت اي ما يسمى بزييت الصخر، تعود لعالم المعادن والجيولوجيا Agricola مؤسس علم الجيولوجيا واستخدم كلمة بترول لأول مرة عام (1546) ومن ثم شاعت هذه الكلمة في العالم وتستخدم الى الان نفس الكلمة .

- **المعادن:** يعد احد مصادر الدخل الناجم عن بيع المعادن المستخرجة ولكنه يعتبر دخلاً ربيعياً بالرغم من قلة حجمه مقارنة بالنفط والغاز واقل اهمية منهما.
- **الممرات المائية وخطوط النقل الاستراتيجية:** اذ يعتبر دخل الممرات والقنوات البحرية احد اهم واسطات نقل النفط والغاز بين بلدان العالم وكذلك السلع فهو دخلاً ربيعياً للدول المستفيدة تشكل طبيعياً بفعل التضاريس الارضية الطبيعية، ولكن هناك ممرات وقنوات مائية اخرى اصطناعية تمت بتخطيط استراتيجي من قبل الدولة المستفيدة مثل قناة السويس المصرية.
- **السياحة:** وهو العائد الذي تحصل عليه بعض الدول من خلال خدماتها السياحية التي تتمتع بها مثل تراثها الثقافي وبيئتها الطبيعية وطبيعة مناخها مما يسمح لها بالاستفادة من هذا الدخل الريعي وهماك بلدان تعتمد اعتماداً رئيساً على الربيع السياحي في تمويل انشطتها الداخلية المختلفة.
- **العمالة الخارجية والتحويلات المالية:** اذ ان لتحويلات المالية للمقيمين والعمالة الخارجية تعد أحد اهم مصادر الدخل للدول الذي تفتقر لمصادر دخل حقيقية وتعتبر تدفقات نقدية مهمة دون اي مجهود من الدولة ومن امثلة هذا النوع من الربيع هي دولة بنغلادش والفلبين ومصر وغيرها من الدول الفقيرة نسبياً.
- **المساعدات الخارجية:** ومن امثلة هذا الربيع هو ما تحصل عليه بعض الدول على شكل مساعدات مالية من دول مانحة كبيرة او مؤسسات دولية، ويمكن ان تعتبر اقتصاد ريعي بغض النظر عن طبيعة الحصول على الاموال لأنها لا تحتاج لاي مجهود من البلدان المستفيدة ومن امثلة هذا البلدان الاردن ومصر واليونان ولبنان.

ثانياً: الاقتصاد الريعي الداخلي: ويتضمن الاتي:

- **انشطة الدولة والسيادة:** ويعتبر من اهم العناصر في الدورة الاقتصادية للبلد، اذ ان التدخل الاقتصادي بشقيه عبر الملكية الحكومية او بالموازنة والتشريعات الصادرة له اهمية كبيرة وخصوصاً في الدول النامية والصغيرة، وان الربيع الاقتصادي لهذه الدول يكمن في الفعاليات التي تقوم بها الحكومة مثل التأجير للملكية الحكومية او الاستثمار وتجنّي المردودات المالية دون اي مجهود من قبلها.
- **المضاربات المالية:** وهي طريقة جديدة ومعاصرة للربيع الاقتصادي ويحقق من خلالها تدفق مالي يعود بالفائدة على الدولة دون جهود كبيرة.
- **المضاربات العقارية:** يعتبر من المصادر الربعية الذي يحدث عن طريقة الايجار المتصاعد وعن الارتفاع بمرور الزمن بأسعار العقارات.

الخدمات: اذ يمثل هذا القطاع الحلقة الاله بين قطاعي الزراعة والصناعة ويعمل على خدمتهما، والذي أصبح الان بمثابة دخل مالي يستحصل عليه جراء تقديم الخدمات واهم مصادر الدخل من الربح الاقتصادي للدولة المستفيدة.

4. مفهوم الدولة الريعية:

ان لمفهوم الدولة الريعية يعتبر حديث الظهور نوعاً ما ، اذ بدء يتردد لأول مرة في ثمانينيات القرن العشرين في العديد من الابحاث والدراسات الاقتصادية الصادرة من دراسات الوحدة العربية مثل دراسة " محمد جابر الانصاري " و " خلدون النقيب " و " حازم البيلالي " والذي اتفقوا جميعهم على ان الدولة الريعية " انها الدولة التي فيها مساهمة العوائد الريعية الخارجية بنسبة 30% او تزيد قليلاً ، من الناتج المحلي الاجمالي (عز العرب ، 2012).

ان للدولة الريعية هناك خصائص تتفرد بها يمكن ان تذكر بعض منها وكالاتي:

- إنفاق حكومي مرتفع مع قلة فرض الضرائب.
- الانتاج المحلي المتدني خارج القطاع الريعي.
- النسبة المرتفعة للأهمية النسبية لصادرات الموارد الريعية من اجمالي الصادرات وقد تصل احياناً الى 85%.
- الاعتماد الكبير على الربح الداخل من الخارج (من المقيمين والحوالات الخارجية للأموال) ويقابلها تدني بالنسبة للمساهمة الداخلية للمجتمع.

ومن خلال هذه الخصائص المذكورة يمكن ان نحدد بعض ما تم ايجاده من خلالها في الدولة الريعية وصفتها التي تشترك بها جميع الدول الذي تعتمد اعتماداً كلياً على المردود المالي من الربح في تمويل انشطتها المختلفة ، فان هياكلها الانتاجية تتسم بالضعف الشديد نتيجة الاعتماد على التدفق النقدي على الربح الخارجي ولاسيما في الحالات التي يمكن ان توصف بعدم الاستثمار للعوائد الريعية وجعلها تساهم في تطوير قدراتها الانتاجية للدولة والمجتمع الداخلي ، وبالإضافة الى تبديد الثروة وتوزيعها غير القانوني للتابعين للسلطة والحاشية الحاكمة والمتنفذة ، ناهيك عن الارتفاع في معدلات الانفاق الحكومي بدون خطط استراتيجية مدروسة ، مما يؤثر سلبياً على بناء اقتصاد حقيقي لتلك الدولة يواكب الحضارة الذي تنمو فيه وعدم القدرة على السير على سكة الحضارة المعاصرة والبقاء بالاقتصاد مترنحاً بين التراجع والتخلف والديون الخارجية والداخلية .

5. نظريات الاقتصاد الريعي:

بالرغم من حداثة النظريات المفسرة للاقتصاد الريعي كون المصطلح بالأساس حديث الظهور نسبياً ، والذي ارتبطت بالتحويلات التي اجريت على الاقتصاد العالمي في تلك الفترة ، فالأساس هو بداية اكتشاف مورد النفط واعتماده كمصدر اساسي للطاقة وبداية الثورة الصناعية التي غيرت مجرى التاريخ العالمي الصناعي الى الابد ، ونتيجة التوزيع التي يتسم بالعشوائية للمورد النفطي لبلدان دون اخرى فهناك عوامل جغرافية كثيرة تحدد ذلك ، فالدولة التي تمتلك النفط حصلت على تدفقات نقدية كبيرة مقابل بيع هذه السلعة الاستراتيجية وخصوصاً بعد ازدياد الطلب العالمي عليها واصبح هناك حالة من التنافس في الشراء وخصوصاً

لبعض الخامات التي تتميز بالندرة " وكما نعرف ان النفط الخام ليس على نوع واحد فقط بل فيه اكثر من نوع ولكل نوع خصائص معينة تميزه عن الاخر " فهناك اعتقاد سائد منذ اكتشاف هذا المزيج المعقد فالدولة التي تمتلكه فهي تستحق تنمية اقتصادية وبشرية نتيجة العوائد المالية الكبيرة التي تعود عليها وهذا الاعتقاد يسري الى الان ، لو نلاحظ بان الدول المستقرة سياسياً واقتصادياً وتمتلك المورد النفطي سنراها في مقدمة الدول واعلمها تنمية من حيث البنى التحتية والتنمية البشرية على العكس من الدول التي تفتقر لهذا المورد الطبيعي .

ويمكننا الان التطرق للنظريات التي فسرت الاقتصاد الريعي وهي ثلاث نظريات اهتمت بذلك وكالاتي:

• نظرية الدولة الريعية:

تعد احدى اهم النظريات في الاقتصاد السياسي والتي تعمل على ايضاح تأثير الربيع في علاقة الدولة والمجتمع ، اذ تعتبر الدولة الريعية هذه تعتمد بالحصول على نسبة كبيرة من الدخل على شكل ريع ذات مصادر خارجية وعادة ما يكون كتصدير مواد اولية كالنفط والغاز وقد استعمل مصطلح الدولة الريعية لشرح الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول الشرق الاوسط باعتبارها من الدول التي تعتمد في المقام الاول على تصدير النفط والغاز ، وكذلك الامر بالنسبة لدول امريكا اللاتينية وشمال افريقيا ذات الربيع المشابهة لدول الشرق الاوسط مثل ليبيا والجزائر ، اذ يعد الاقتصادي الايراني (حسين مهدي) من الاوائل الذي شرح للأوضاع السياسية والاقتصادية في ايران ما قبل الثورة وتحديدًا في العام 1960 ، وقد كان كل من المفكرين الاقتصاديين الذي عملوا على تطوير نظرية (مهدي) كال (حازم الببلاوي و وجياكومو لوتشيانو) اذ استعملوها في شرح وتفسير الاوضاع التي تخص الدول العربية وخصوصاً الدول العربية النفطية في الشرق الاوسط (Matthem,2011P 1).

وقد انطلقت لأول مرة الى العلن في نهاية الستينات من القرن الماضي وتحديدًا بعد الطفرة الكبيرة التي حصلت في ارتفاع اسعار النفط وازدياد التدفقات النقدية للبلدان المنتجة للنفط، اذ ظهر نقاش حول هذه القضية الرئيسة منطلقاً من سؤال جوهري مفاده " ماذا يعني هذا الدخل الكبير المتأتي من انتاج النفط، بالنسبة الى هذا البلدان؟ "، وللمقاربات المنهجية التي توضح تأثير دور هذا الدخل اذ اقترح (مهدي) في نهاية السبعينات على مسلمتين لتوضيح ذلك (ياسر، 2015 ص5)

- **المسلمة الاولى:** الدول الريعية لا تستحصل الضرائب من مواطنيها، فهي لا تخضع الى المواطنين فهذا يؤدي الى ان تصبح " مستقلة سياسياً " جاء ذلك من استقلالها الضريبي.
 - **المسلمة الثانية:** لا تعتمد هذه الدول على السياسات الانتاجية بل تعتمد على السياسات التوزيعية وهذا بطبيعته يؤدي في النهاية الى اخراج مواطنيها من الحيز السياسي من نطاق المطالبة بالديمقراطية.
- ويحدد الاقتصادي (الببلاوي، 1998) ثلاث شروط اذا ما توفرت في دولة ما، تكون بصدد نموذج ينطبق عليه صفات الدولة الريعية:

أ. ظهور اقتصاد ريعي الذي يعتمد على ريع خارجي تماماً ويوفر مردودات مالية تساهم من جهة اخرى بتوليد ريع داخلي على مستوى البلد.

- ب. المساهمة الضعيفة او بأعداد قليلة من المواطنين لتوليد الربح ، وتعتمد الغالبية العظمى في التوظيف لإعادة توزيعه والاستفادة منه.
- ت. الحكومة هي المستفيد والمتحكم الاول في الربح الخارجي اي ان فئة قليلة تتحكم في الربح وبالتالي هي من تسيطر على حكم تلك الدولة .

• نظرية الدولة ما بعد الربعية :

يعد (Crystal,1990) و(Davidson,2008) من ابرز روادها اذ عملوا على تطوير النظرية (الدولة ما بعد الربعية) من خلال توجيههم مجموعة من الانتقادات للنظرية التقليدية الكلاسيكية ، وركزوا بالإشارة لكيفية تطور هذا النموذج (الكلاسيكي) واستجابة للضغوطات المتاخمة من الثورة المعلوماتية والتكنولوجية الذي عاصرت هذه النظرية ، اذ استبدلوا النظرة السلبية اتجاه هذه الدول بنظرة اخرى ايجابية بالرغم من ان هذه الفترة بالتحديد قد عجت بالكثير من الكتابات السلبية التي كانت تتوجه (لنظرية الدولة الربعية) ومن هذه الكتابات السلبية نذكر البعض منها ككتابات (Terry Lynn Kar) و(Michael Ross) حول مفارقة الوفرة الربعية في الدول النفطية او ما تسمى (بلعنة الموارد) .

بعد مرور أكثر من اربعة عقود زمنية على ظهور هذه النظرية يرى الكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي من الضرورة مراجعة وتطوير هذه النظرية لعدة اسباب (نعمة، 2014ص 94) ومنها :

أ. عصر هيمنة المعلومات والتكنولوجيا التي شهدها العالم بشكل متسارع خاصة بعد سنة 2000 وتزامنت هذه الطفرة المعلوماتية مع طفرة نفطية اخرى ادت الى ركود طويل نسبيا دام قرابة العشر سنوات.

ب. الازمة العالمية التي حدثت 2007 والتغيير السياسي التي حصل بالبلدان العربية (الربيع العربي) بداية عام 2011 واستمر الى الان .

ت. الضغوطات والتغيرات الجيوسياسية في البلدان العربية وصعود تيارات دينية متناحرة الى السلطة.

ويرى بعض منتقدي نظرية الدولة الربعية ، بالرغم من المقدرة التحليلية للنظرية في شرح الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول الشرق اوسطية وخصوصاً الدول العربية وبعض الدول الاخرى مثل نيجيريا وفنزويلا والتي تتشارك مع الدول العربية بكثير من الصفات المشتركة على صعيد نوع الربح والحالة السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية للبلد ، والتي تمتلك احتياطي نفطي وغازي بكميات هائلة الا ان نشاطها الاقتصادي حسب المؤشرات ضعيف جدا وذلك يرجع لعدة اسباب من اهمها الصراعات السياسية وعدم المساوات بين مواطنيها مما دفع الى انتشار الفقر والكبت الاجتماعي للمواطنين وحصر الثروة بيد اشخاص متنفلون بالسلطة ومن حاشيتهم فقط .

ومثلما كان هناك نقاد لهذه النظرية ، يوجد ايضا بالمقابل مؤيدون لها(Karl,1997) ومن ابرز مؤيدي هذه النظرية هو الاقتصادي (Terry Lynn Karl) اذ قام بشرح وتوضيح التنمية الاقتصادية والسياسية في دولة فنزويلا والتي تعتمد بالدرجة الاساس على الربح النفطي وكان ذلك في كتابه الشهير (مفارقة الوفرة: الطفرات النفطية والدولة البترولية)

بالقديمة (Anais, 2012 P10) على بعض التجارب الناجحة في التنمية ويعتبرها البعض منهم مجال مقارنة او حجة بين الدول المتطورة والنامية في استغلال الموارد مثل كندا والنرويج الذي يعتمدون على تصدير الموارد الطبيعية وان اثارها ايجابية على بلدانهم بعكس ما هو في الدول الشرق اوسطية والامريكية اللاتينية ، وكانت حجتهم اقرب الى التصديق بعدما قاموا بالمقارنة بالدول الخليجية التي استنهضت ثورتها الشاملة والجديدة للبنى التحتية وتوفير نوعاً من الرخاء للمواطنين وخصوصاً بعد سنة 1990 وحتى بداية الطفرة الثانية للدول الخليجية في سنة 2000 ومن امثلة ذلك ، دولة الامارات العربية المتحدة .

6. تحديات التنمية المستدامة في العراق :

انبثق مصطلح التنمية المستدامة من معاناة حقيقية الفتها المجتمعات في ثمانينات القرن الماضي تنص على ان استنزاف المستمر للموارد الطبيعية واستهلاك جميع الموارد المتواجدة في الطبيعة ونفاذها من خلال الاستخدام المباشر وبشكل جائر دون مراعاة استدامة المورد ومنحة القدرة على التجديد، وبعبارة أخرى الاسراف في الاستخدام من اجل الربح الرأسمالي كهدف أساسي ودون النظر الى التوازن البيئي واستدامة الموارد وحق الاجيال المستقبلية.

أشار (الزبيدي ، 2020 ص 40) ان التمادي في استخدام الموارد الطبيعية بإسراف يسبب مشاكل بيئية تعود على الانسان وعلى بيئته بالضرر ويأتي ذلك الامر نتيجة التطور في التنمية الاقتصادية وعدم الاخذ بالأضرار البيئية وما تسببه من اضرار على المجتمع ولا يتأثر بها صاحب الإنتاج الرأسمالي اي تكون تكاليف الاجتماعية اعلى ربحية للرأسمالي واقوى ضرراً على المجتمع، لذلك كان البند الأول من مفهوم التنمية المستدامة ينص على التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام الأيكولوجي البيئي قدر المستطاع ،والحد من الاسراف في استخدام الموارد الطبيعية بشكل غير مدروس وظهر مفهوم الأمن البيئي للضرورة الحتمية ،لذا ظهرت فكرة الاستدامة التي شخّصت التنمية والنمو الاقتصادي الذي يجري ومنذ عقود حساب البيئة وهذا الامر مخالف للطبيعة ، واثبت ذلك من خلال العلاقة العكسية بين البيئة والنمو الاقتصادي ، وقد يصل الاستخدام الواسع للتنمية الى تدميرها ،والعكس صحيح أي عندما يكون هناك تحسن نوعي للبيئة فان ذلك ينجم عنه استخدام الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

برزت لأول مرة على الساحة الاقتصادية فكرة الاستدامة رسمياً في وثيقة أممية المعلنونة بـ (استراتيجية المحافظة الكونية) في عام 1981، والذي اشترك في اعداد هذه الوثيقة كل من (برنامج الأمم المتحدة للبيئة EUNP، والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة IUCN، والصندوق العالمي للطبيعة WWF)، وان اهم ما تضمنت به الوثيقة الاستراتيجية هوان الدولة الصناعية ليست الوحيدة في تدمير البيئة بل لحقتها البلدان النامية من خلال اهم المشاكل البيئية الخطرة والمؤثرة في الطبيعة هي حالة الفقر الذي تعاني منه بلدان كثيرة صنفت بالبلدان النامية وان من سلبيات الفقر هو سحب المجتمع إلى امراض يفقده القدرة على العمل وشل حركة المجتمع وفي بعض الاحيان يفقد حياته ، ومع كل هذا هناك تزايد في النمو السكاني فتميزت هذه البلدان بالانفجار السكاني: الذي هو عبارة عن الزيادات المرتفعة في الولادات على حساب الموارد المتاحة (الذبحاوي ، 2012 ص 22) .

وفي سنة 1987 تم ابرام وثيقة اممية جديدة تبلور فيها مصطلح (التنمية المستدامة) ، الذي حظي بقبول دولي واسع وكان عنوان الوثيقة (مستقبلنا المشترك) عن طريق اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي يطلق عليها لجنة برونتلاند وظهرت الكثير من

المؤتمرات التي تكلمت عن التنمية التي تترك انعكاسات خطيرة في البيئة من خلال تلوثها المحقق بالحياة البشرية او على كوكب الارض بصورة عامة , نتيجة عدم الترابط بين البيئة والنمو الاقتصادي تاركة المجال امام الاقتصاديين والمفكرين الفرصة للتحدث عن التلوث اي تلك المستويات من التلوث التي يمكن لصناعة ما او مصدر ملوث ان يتحمل تكاليف هذه الملوثات والغاية من هذه التكاليف هو تخفيض الملوثات , وبذات الوقت لاحظوا انه تراكم الملوثات لعقود كثيرة لا يتحملها مجموعة شخضت المشكلة بوقتهم لان ذلك يحملهم تكاليف باهظة . وبذلك بدا التأكيد على البعد البيئي واولوه اهتمام كبير والذي يمثل المحور الأساس للفكر الجديد المناهض للتلوث , وللتأهيل لذلك تم وضع القواعد الاساسية لحماية الطبيعة واطلقوا تسمية جديدة تتوافق مع الامور التنموية والبيئية وتهدف الى حماية البيئة من التلوث وتحقيق عمليات التنمية بنفس الوقت , وقد صادق عليها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة واستحسنها⁽¹⁾ كون الفكرة وضحت حالة التباين بين التنمية و الفكر البيئي السائد الذي كان ينظر إلى النمو الاقتصادي على انه من الاساسيات الممهدة لتنوع الموارد البيئية , لذلك ركزوا على مصطلح التنمية المستدامة التي اقترتها وثيقة مستقبلنا المشترك والتي تعد ظاهرة جديدة لكن ظهورها جاء نتيجة حتمية حيث حصل الفساد في البيئة بسبب تسابق الدول المتقدمة صناعياً على وجه الخصوص في تحقيق التنمية المادية (الاقتصادية) والتسابق من اجل كسب الربح على حساب الشعوب في العقود التي سبقت التنمية المستدامة مما ادى الى تلوث البيئة ونفاذ الموارد الطبيعية من خلال الاستغلال البشع للموارد واثقل كاهل مديونية البلدان النامية, لذا اصبح الزام التطبيق من قبل الدول الصناعية يتبين من استعراض الموضوع بانه لم يكن بالامر السهل الحصول على تعريف بالتنمية المستدامة ملم بجميع الجوانب, بسبب مساهمة موضوع التنمية المستدامة في مختلف النشاطات وتعددت المؤتمرات وتنوعت التعريفات التي توضح ضمناً مفاهيم واهداف وشروط وعناصر التنمية المستدامة.

وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في مدينة ريو دي جانيرو (Riode janeiro) في عام (1992) أكد على ان الانسان يعتبر حجر الزاوية في الاستدامة مع حصول على حياة صحية للإنسان متوافقة مع البيئة المحيطة, وتحقيق العدالة والمساواة في الوفاء لاحتياجات الانسان التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية).

ان ما تضمنته لجنة برونتلاند من وثيقة انبثقت في عام (1987) اطلق عليها (وثيقة مستقبلنا المشترك) ذات المفاهيم الشاملة في دراسة الأمور البيئية المختلفة والتي استهدفت الحلول التوافقية بين النمو الاقتصادي المستمر والاستدامة البيئية في الاجل الطويل وعلى هذا الأساس اكتسبت قبول حسن وشهرة واسعة ونص الوثيقة مفاده التنمية المستدامة تلي "الاحتياجات من الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والوفاء بتلبية احتياجات الاجيال المقبلة" المهم نلاحظ في التعريف والطرح وجود العدالة التي كانت مغيبة حيث ان تعريف برونتلاند لم يهمل العدالة والمساواة بين الجيلين الحاضر واللاحق انما سعى الى التخلص من الظلم, ومفهوم اخر يشير الى وجود علاقة بين البيئة كعلم قائم وبين التنمية الاقتصادية التي اضررت بالبيئة والتي ظهرت منها فكرة التنمية المستدامة وتعني الاعمال التنموية الغير مضرّة بالبيئة وهذا المفهوم الذي اشر خطر التلوث الناشئ من التنمية الاقتصادية والذي يهدف الى تحقيق التوازن بين الركائز الاقتصادية المتمثلة بالمتغيرات الهيكلية , والاجتماعية من حيث

العدالة والمساواة وحماية البيئة ،لذلك فحماية البيئة لا يمكن فصلها عن عملية التنمية التي تؤدي الى رفاهية المجتمع، وحماية الفقراء واستخدام الموارد الطبيعية المتجددة بصورة كفوءة لا تؤدي الى الاخلال بها وفنائها.

7. واقع حال التنمية المستدامة ومجالات تطبيقها على واقع الاقتصاد العراقي

الواقع الاقتصادي ويتضمن الاتي :

أ. حصة راس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي

ب. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ج. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والديون التي تشكل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

ومن جراء تطبيق المعايير في أعلاه على الاقتصاد العراقي ممكن تحديد مستوى الاستدامة المتعلقة بالمعايير الاقتصادية، ويتضح من حصة راس المال الثابت الناتج المحلي الإجمالي المؤشرة في الاحصائيات متدنية وعلى طيلة الفترات منذ عام 2004 مع بعض التحسن الجزئي الذي لا يكاد ان يمثل ثقل في اعتبارات الاستدامة ومبادئها حيث لا تمثل في افضل الحالات 25% في فتره زمنية قليلة ، ويعني ذلك ان ربع القيمة وجهت الى الاستثمار والباقي وجه للاستهلاك هذا في افضل الحالات اما بقية السنين فيمثل 15%، وهي نسبة متدنية جداً وتشير الى اهمال حق الأجيال القادمة وعدم إيلاء الاهتمام لبرامج الاستدامة من هذه الثروة .

أضاف (يوسف دولا ب ، 2015 ص 10) مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما موضح في احصائيات الذي سجل ارتفاعاً كبيراً ومستمرّاً في معدلات النمو باستثناء الأعوام التي سجلت انخفاض في أسعار النفط كما موضح في احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء شعبة حسابات الامن القومي والذي انعكس على الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر لكون القطاع النفطي المكون الرئيسي له ، وان ما نلاحظه من زيادة في معدلات نمو نصيب الفرد غير سليمة ولا تعكس الصور الحقيقية لمستويات معيشة الأفراد والنمو الاقتصادي الحقيقي المستدام ، ولكنه مؤشر يعبر عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ويعكس معدلات النمو الاقتصادي وحجم الإنتاج الكلي ومستواه ، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن وحتى اذا ما عبرت عن واقع حال حقيقي فمن المحتمل ان يستفاد منها الافراد من خلال ارتفاع مستوى معيشتهم من خلال دعم بعض السلع وهذا الامر مقرون في حالة عدم حدوث مشاكل كاختلال ميزان المدفوعات والموازنة العامة والتضخم بالإضافة إلى عدالة التوزيع توضح المؤشرات الى ان معدلات التنمية والرفاهية الاجتماعية في العراق متدنية لم تتجاوز 3% من تغير النظام في العراق لغاية 2010 وبدلاً من ان يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجع الى اقل من 3% ومعنى ذلك الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الرفاهية للأفراد بالرغم من الإيرادات النفطية الكبيرة.(صالح ، 2019 ص 24) .

بصد الديون ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي والتي هي احد مؤشرات التنمية المستدامة لأن اعبائها سيتحملها الجيل القادم، وهي تعد من أبرز اعتراضات الكلاسيك حول السياسة الاقتصادية حالة غير مرضية ولكن ديون العراق من تبعات الحرب قد تحملها الجيل الحالي وما زال حملها 4 ائتم على الجيل القادم ولكن الان التسليف من المنظمات الدولية مبالغ كبيره ليس لها مبرر يستفاد منها فئة من القيادات السيادية ويتحمل اعبائها الآخرون امر غير مرضي

8. تحليل المعايير الاجتماعية للموارد البشرية

أشار (العبيدي ، 2006 ص9) النظر الى الاستدامة من نظره اجتماعية وطبيعة المجتمع والافراد المكونين لذلك الطيف من المجتمع ، والاطلاع على المؤشرات العالمية الموضوعة والتي هدفها قياس الاستدامة البشرية من الجوانب الصحية وتوفير فرص العمل ومستوى التعليم ومعدلات نمو السكان وغيرها ، وفي حالة القيام على تطبيق تلك المؤشرات على المجتمع العراقي نستطيع تحديد مدى الرفاهية الاجتماعية للأفراد ومن ثم مستوى الاستدامة الاجتماعية هناك بعض المعايير تعكس بضالها على العراق من خلال التطبيق العالمي للاستدامة فاذا تناولنا جانب التعليم ظهر بعض التحسن في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية واعدادية وعلى الرغم من كونها مؤشراً إيجابياً إلا إنه لا يعكس واقع المستوى العلمي الذي كان في العراق وهناك هبوط في مستوى الاقدام على الدراسة الجامعية الأولية وتدني بمستوى التعليم ، اذ صنف جامعة بغداد والتي تعد الأولى في العراق حسب تصنيف مؤسسة Quacquarelli Symonds البريطانية لعام (2016 - 2017) بالمرتبة (601) عالمياً والمرتبة (15) عربياً من مجموع (916) جامعة حول العالم ، وهذا مؤشر واضح يبين تدني نوعية التعليم في العراق . (<https://www.alsumaria.tv>) واذا نظرنا الى الجانب الصحي في المجتمع نجده متحسن بعض الشيء ، الا أن هذا التحسن لا يعكس تطور القطاع الصحي الحكومي الذي يعاني من الترهل والمحسوبية وشحة الادوية وضعف الكادر الطبي والمستلزمات الطبية وانما يعود الى التطور الكبير في القطاع الصحي الخاص حيث تشير الاحصائيات ان العمر المتوقع عند الولادة ارتفع من 58.8 في عام 2004 الى 73.2 عام 2018 وحسب مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة ، ومن خلا المؤشر لاحظنا ان النمو السكاني اخذ بالتذبذب ولكنه بزياده وهذا الامر ممكن أن يشكل عقبة أمام تنفيذ الخطط الاقتصادية ولاسيما في حالة عدم توفر بنى تحتية وفي حالة التدريب والتخطيط والاعداد ، ان العراق دولة ريعية بامتياز والقيادات التي توالى على العراق منذ ان تغير النظام السياسي في العراق عام 2003 لم يستقر ولم يحقق عمليات تنموية تستوعب هذا العدد الهائل من الشباب وزادت نسبة البطالة في العراق حتى وصلت نسبتها 26% بسبب انهيار جزء من المؤسسات الحكومية وزادت نسبة الفقر بحيث تراوحت بين 18.9 عام 2012 و 22.5 عام 2014 وبدات بالازدياد بعد التهجير ودخول داعش ما بعد 2014 ، ولم يفعلوا القطاع الخاص وتدني مستوى الاستثمار بسبب الفساد وعدم الاستقرار وضمن برنامج التنمية المستدامة لم تعالج ظاهرة البطالة الا في جوانب لا تدخل في مجال الاستدامة كالعامل في سلك الشرطة والداخلية ونذكر هنا برامج التنمية المستدامة على المستوى الدولي قدم العراق أوراق عمل وأفكار معينة من خلال ذهاب ممثلين لتمثيل العراق في مؤتمرات المؤتمرات. (دراوي ، 2011 : 2) .

9. تحليل وتطبيق المعايير البيئية :

ان للمعايير البيئية أهمية متميزة في التنمية المستدامة فهي المحور او الأساس الذي انطلقت منه عمليات التنمية المستدامة، ويمكن تعريف المعايير البيئية في الاستدامة على انها مجموعة المؤشرات والمقاييس التي يمكن من خلالها قياس التغيرات البيئية

التي تطرأ على الطبيعة سلبيات كالملوثات بمختلف اشكالها نتيجة الاستغلال البشري، ومن خلال المؤشرات البيئية يمكننا الاطلاع ومعرفة حجم الضرر وكذلك معرفة حجم الثروة المتبقية والى متى يستمر ذلك العطاء من الطبيعة لتلك الثروة في ظل الاستخدام الحالي، المؤشرات البيئية التي تستخدم في الاستدامة منها (نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ونصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة التكاليف الاجتماعية التي يدفعها المجتمع بسبب التلوث الناتج من عمليات التنمية الاقتصادية الصناعية والتي سببها الاسراف في استخدام المشتقات النفطية)، حصل الكثير من التغيرات وخرجت عن دائرة الإنتاج الكثير من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة نتيجة عوامل عديدة منها التعرية والملوحة نتيجة سوء استخدام الأرض و الهجرة الى المدن وترك الأراضي الزراعية بسبب عدم رعاية الدولة للفلاح من خلال دعم مستلزمات الانتاج واغراق السوق بالبضائع من دول الجوار بسعر رخيص وتراجع معدلات النمو في اغلب الأراضي الصالحة للزراعة حيث اصبح متوسط نسبة الأراضي الصالحة للزراعة الى اجمالي المساحة الكلية من تغير النظام لحد الان بانحسار بحيث الان الاستخدام لا يتجاوز (25 %) أي ما يعادل ربع المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة وليست مساحة العراق الكلية وهناك مؤثرات خارجية لها علاقة بسياسة العراق الخارجية ومقدار ما يتمتع به المفاوض من دبلوماسية للتفاوض على نصيب العراق من المياه من دول الجوار ، وهذا دليل على ضعف القطاع الزراعي ومن ثم ضعف نسبة مؤشر الاستدامة البيئية، وتراجع نصيب الفرد منها وهو نتيجة اهمال القطاع الزراعي وسكن افراد المجتمع الريفي المدن واصبح الاعتماد بالكامل على القطاع النفطي في الريف والمدينة . ، ومن خلال هذا المؤشر نستنتج أن العراق مقبل على سنوات جفاف وارتفاع نسب التصحر و الذي ينعكس بصورة مباشرة على إعاقه تنفيذ خطط تنمية القطاع الزراعي واستمرار الاعتماد . (داغر و علي ، 2010 ص 14) .

10. صيغة الإصلاح النظام الاقتصادي في العراق :

كان النظام الاقتصادي في العراق هو النظام الشمولي أي النظام التي تكون فيه هيمنة الدولة وتحول عام 2003 الى نظام السوق وهو الأسلوب الذي ساد ألعالم بعد نهاية المعسكر الاشتراكي .

ان النظام الاقتصادي في العراق متذبذب وغير واضح المعالم ومعتمد على الموارد النفطية وهي المورد الأساسي للدخل القومي واي خلل يحصل فيه يؤثر على النظام الاقتصادي بالكامل .بدأ العراق بعد عام 2003 بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول من النظام الشمولي الى اقتصاد السوق لزيادة فاعلية المتغيرات الاقتصادية وإعادة الحياة للاقتصاد العراقي الذي يمتلك إمكانيات اقتصادية كبيرة تعطيه القدرة على النمو والتقدم، وكل ما يحتاجه هو توظيف تلك الإمكانيات والقدرات عبر سياسات اقتصادية سليمة وقيادة مخلصه قادرة على تعبئتها لتنفيذ تلك السياسات.(إبراهيم ، 2019 ص 25) .

لقد بدأ العراق بتنفيذ سياسات التحول الاقتصادي بإرادة خارجية وباستخدام أسلوب الصدمة وكان تطبيقا مستعجلا والمجتمع غير مؤهل لذلك حيث ينبغي عمل دراسة لما يلائم الاقتصاد العراقي من آليات التحول الموائمة لظروف العراق .فحصلت مشكلة في النظام الاقتصادي نتيجة لتغيير مسؤولين الدولة من النظام السابق والمجيء بقيادة غير مؤهلين وغير قادرين على ادارة المجتمع مع العلم ان العراق لديه مؤهلات القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي والنجاح بها في حالة نهية الإرادة السياسية للاعتماد على الكوادر المتخصصة في إدارة شؤون البلد وابعاد رجال السياسة الذين لا يمتلكون الخبرة والدراية. آن عملية الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في مجال الإصلاح الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق هو المجال نحو الإصلاح واستبعاد هيمنة الدولة وتأهيل المجتمع لما هو جديد، حيث ان الاطلاع على برامج الدول التي قامت بعملية الإصلاح والاستفادة من تجاربها في مجال التطبيق وتشخيص العقبات المتوقعة والتحول الى النظام الأكثر ملائمة. (دخيل ، 2014 ص 12) .

نأخذ تجارب البلدان التي مرت بنفس المشكلة ودور الإصلاح في انعاشها حيث ان الحاجة تظهر الى اصلاح اقتصادي نتيجة الاختلالات والتشوهات في اداء المتغيرات الاقتصادية خلال مدة من الزمن سواء بفعل السياسات الداخلية او الصدمات الخارجية وهي مراحل متتابعة كالحلقات التي ترتبط احدها بالآخرى لأحداث تغيرات جوهرية في السياسات الاقتصادية تبدأ بسياسة التثبيت ليكون الانطلاق منها لإيجاد الحلول ثم التكييف الهيكلي والتصحيح .فالتقليل من التضخم وزيادة القدرة على الاستيراد ،وتسديد الدين الخارجي هو الطريق نحو الاستثمار والتكييف هو إعادة تركيب الاقتصاد وهيكلته وعلى المدى الزمني المتوسط والطويل ، بطريقة الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واتباع اليات الاقتصاد الحر كالخصخصة واتباع سياسات موجهة نحو التصدير من خلال تخصيص الموارد بشكل يحقق أكثر كفاءة ويسارع في معدلات النمو بين القطاعات الانتاجية ، ويكون دور الدولة دور التحول الى الدولة الحارسة تتولى تنظيم وعرض النقد وحجم الائتمان ، ويضعون الاهتمام في القطاع الخاص الذي هو أكثر كفاءة من القطاع العام في تخصيص الموارد ، ووضع اليات زمنية لتحقيق الاستقرار . (المحمدي ، 2012 ص 7).

ان كثرة الاختلالات الاقتصادية في البلدان النامية والتي تولد عجزا في الميزانية العامة ، وضرورة مسايرة دول العالم والسير بنهج العالم الجديد باتباع النظام الاقتصادي العالمي وتطبيق اليات العولمة التي يحصل من خلالها النمو السريع وتغيرا نمطا الحياة على أساس التغيرات المفاجئة لمتطلبات حركة التنمية والذي يستوجب انهاء المشاكل في الاقتصادات النامية يجعل ضرورة لبرنامج الإصلاح ، وفي محاضرتي تناولت تجربة دولتين كانت محبطتان ومرت بنفس الظروف التي مر بها العراق بل أكثر واستطاعت من بين الركام ان تنهض وتجعل من دولهما قوة عظمى في العالم الا وهما كل من الصين ودولة المانيا ولنبداً في الصين حيث حاولت إنكلترا بعد الثورة الصناعية احتلال الصين اقتصاديا بتنظيم العلاقات التجارية بين البلدين وفتح الصين اسواقها للسلع الإنكليزية ورفض امبراطور الصين ذلك الامر فبدأ يفكر ملك إنكلترا باحتلال الصين وكانت البداية من خلال نشر الافيون بين المجتمع الصيني وفعلا نجحت من خلال الدخول بالمخدرات خلصة وانتشر الافيون بالصين وقد عرفت القيادة السياسية في الصين فشنت حملة واسعة واستطاعت مصادرة كميات كبيرة من الافيون وحرقها ونظف البلاد من الافيون ، وخسرت انكلترا الكثير ملايين الجنيهات الإستراتيجي وفكرت ان تحتل الصين وتفرض الاتفاقية التجارية بالقوة وارسلت السفن الحربية لاحتلال الصين في عام 1840 وحصل الصراع بين جيوش الانكليزية وبين اهل البلاد الأصليين وبعد سنتين استطاعت إنكلترا الدخول بعد ان وقعت الاتفاقية بالإكراه مع القيادة السياسية في البلد ولكن الشعب الصيني غير راغب في شراء البضاعة الإنكليزية ففشلت في بيع بضاعتها الى المجتمع الصيني فكرت باحتلال الصين فاتفقت إنكلترا مع فرنسا للدخول الى الصين وعملوا حيلة ودخلت إنكلترا وفرنسا بعددها وعديدها لنصره إنكلترا فنهضت مجموعة من الشباب المتطوعين لطرد المستعمر الأجنبي من بلادهم وبنفس الوقت الخلاص من الامبراطور الذي لم يرغبوا بتواجده على كرسي الحكم في الصين وفي عام 1945 اعترفت الأمم المتحدة بالصين كدولة مستقلة لها كيانهها وتحفظت الولايات المتحدة عن الاعتراف وفي عام 1972 حصلت مناوشات شرسة وصراع بين الصين وامريكا اثبتوا الصينيين جدارتهم بالحرب مقابل أمريكا وجعلوا الامريكان يعترفون بالصين كدولة مستقلة وفي عام 1977 حصل تغير ما وتسي تونغ برئيس جديد اسمة دينغ شياو بينغ وسعى هذا الرجل لتغيير واقع الاقتصاد الصيني فعمل انفتاح على العالم الغربي وارسل الكثير من الطلبة للدراسة في الجامعات الغربية وقدم طلب للجنة المركزية للحزب الشيوعي باستقدام خبراء لدراسة الوضع العام في الاقتصاد الصيني ومحاولة نقله الى شكل افضل فطلب مجيء علماء رأسماليين من الجامعات الرأسمالية العريقة لتحسين وضع الاقتصاد الصيني ولم ترغب اللجنة المركزية بذلك وبعد الالاحاح تمت الموافقة واتفق مع جامعة اكسفورد بعد رفض تم من قبلهم وكانت المغريات قوية بحيث جعلت الجامعة توافق وطلب الخبير

اربع شروط هي حكومة امينه ونزاهة وكفؤه في محال العمل وغير فاسدة وتتماثل للأوامر ، تبادل خبرات بين شرق البلاد وغربها حيث كانت خبرات معينه لدى شرق الصين لا يعلم بها الغرب والعكس هو الصحيح ، تقليل التضخم لكي ترتفع العملة وكذلك يجب ان يكون انتاج في البلاد يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة ، تدريب الوزراء من قبل الخبير الإنكليزي وتدريب رؤساء الأقسام من قبل الوزراء وتدريب الموظفين من فقبل رؤساء الأقسام ويجب ان يكون الوزير يتقن اللغة الإنكليزية وبعد خمس سنوات تغيرت مسار الصين نحو الاحسن وارتفعت مستويات الدخل لدى الافراد وارتفع الدخل القومي وبدا الارتفاع في مستوى الإنتاج والتألق في المجالات التكنولوجية والتقنيات عالية الدقة فصنعوا الساعات السويسرية بذات الدقة وصنعوا ادق واعقد اجهزة الحاسوب بل تفوقوا على الغرب في مجالات معينه ان هذه التجربة التي استقيتها من بلد كان فقير ثم نمت بقفزات متتالية حققت التجربة الاقتصادية الصينية تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني نتيجة انفتاح التجارة ، مما حققت هذه التجربة النتائج والتغيرات الاقتصادية التي تمخضت عن تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي وجعلها من بين البلدان المتقدمة في الانتاج العالمي والتجارة. ولنا ان نستدل على نجاح التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المتحققة، ومن اجل الوصول الى تحقيق سياسة الانفتاح والاصلاح كانت من اهم هذه المراكز هو انتقال الصين الى اقتصاد السوق والتطوير في الاصلاح الاقتصادي بشكل تدريجي ، على عكس استراتيجية الانتقال السريع (سياسة الصدمة) ، وبدأ الاصلاح الاقتصادي الصيني بتطبيق استراتيجية جديدة بالتوجه نحو تحرير قوى الانتاج في ظل النظام الاقتصادي المركزي، ولم ينظر لعلاقات الإنتاج حيث تم اقامة شكل من اشكال الانظمة الاقتصادية المبتكر والذي أطلق عليه (اقتصاد السوق الاشتراكي)، الذي يتضمن حرية العمل الحر وفق قوى السوق مع تمسك بالملكية العامة أي مبدأ اشتراكي ، والمناطق الاقتصادية الحرة. من ضمن سياسات الإصلاح تطوير المناطق الساحلية وانشاء المناطق الاقتصادية الحرة واجازت دخول المستثمر الأجنبي وتعطى امتيازات وحوافز وصلاحيات لذلك وبالأخص في الصين (المحمدي ، 2012 ص 20) .

11. واقع الاقتصاد العراقي :

ان عملية الإصلاح تاتي بعد حصول خلل في النشاط الاقتصادي يستوجب التغيير ، ولم تقتصر عملية الإصلاح على العراق او البلدان النامية ، بل كل بلدان العالم المتطورة منها والنامية مرت بكموات وخير مثال الكساد العظيم في الاقتصاد الأمريكي عام 1929 والإصلاحات الكينزية وأزمة الرهن العقاري في عام 2008 وتشخيص ظواهرها وحلها وهكذا نهضت امريكا من كبوتها وكذلك الكثير من بلدان العالم كألمانيا التي تحالفت عليها دول الجوار ان تبقى مهمشة ، والصين التي احتلها المستعمر الإنكليزي عنوة وقتل من أهلها 200 مليون فرد وكانت بلاد محطمة أراد لها الإنكليز سوقاً لتصرف بضاعتهم ان حالة اليأس والفنوط التي كانوا يعانون منها تحولت الى حالة تفاؤل ورغبة في التطوير وإنتاج الأفضل والاحسن وافضل مما كان قبل الإصلاح والمشكلة التي نحن بصدددها وضع العراق الان بعد الحروب والحصار وما فرض العدو من أدوات لتجهيل البلاد المستعمرة من مخدرات وتهميش وعدم إعطاء الفرصة للكفوء بإدارة البلاد كلها مطبقة في العراق ، لذلك الهمة والإصرار وتوحيد الكلمة هي السبيل نحو الإصلاح ومن خلاله لم يكن هناك شيئاً مستحيل ويمكن ان يرجع العراق معافى (الذبحاوي ، 2012 : 22) .

لقد تراجعت قدرات الاقتصاد العراقي كثيرا وبكافة مؤشرات، ومنذ الربع الأخير من ثمانينات القرن الماضي بسبب الحروب والصراعات الداخلية والحصار التي استنزفت معظم موارده المالية والبشرية وقدرت خسائر الاقتصاد العراقي في البنى التحتية والاصول الاقتصادية بما يزيد على (300) مليار دولار خلال الأربع عقود وفي الفترة التي سبقت 2003، وبعدها ناهيك عن المديونية والتي قدرها العدو على العراق دون وجه حق والتي يتحتم على العراق دفعها ، وكل هذا بسيط امام الأخطاء التي

ارتكبتها قوات التحالف ، فقد فككت المجتمع وعملت فجوه كبيرة في المجتمع العراقي غير مسبوقه بحل الجيش العراقي عن بالكامل ، والعمل الاخر الذي يبين عدوانية قوات التحالف وعدم رغبتهم بان يكون عراقا مستقرا هو فتح الحدود العراقية بكل الاتجاهات وتسرب عناصر الارهاب الى الداخل وما عملوه في الفترة من عام 2008 ولغاية 2016 من لنشر الموت والدمار في البلاد (هاشم ، 2011 ص 10) .

خاتمة:

يعد استثمار موارد البلد من النفط وبقية القطاعات من العوامل الاساسية والمساعدة في قيام تنمية شاملة باتباع أساليب التنمية الاستدامة في الإنتاج العقلاني والمحافظة على البيئة وحفظ حصة الأجيال المستقبلية ، ومن جراء تطبيق المعايير على التنمية المستدامة ويتوضح ان النسبة متدنية وعلى طيلة الفترات حيث جرى تطبيق مفاهيم الاستدامة وتكاد تكون النسب قليلة بالقياس الى دول العالم بحدود 15% وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فسجل ارتفاعا ببعض السنين التي ارتفع بها سعر النفط والعكس في الأعوام التي تدنى بها سعر النفط وهو لا علاقة له في النشاط الاقتصادي في البلد فهي غير سليمة ولا تعكس الصورة الحقيقية وبصدد الديون ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي فان اعبائها سيتحملها الجيل القادم وحينما ننظر الى التنمية المستدامة من نظرة اجتماعية نستطيع تحديد مستوى الرفاهية ومستوى الاستدامة الاجتماعية فقد ظهر بعض التحسن بحقل التعليم من ناحية الالتحاق بالمدارس وليس المستوى العلمي وهبوط مستوى الاقدام على الدراسة الجامعية والنمو السكاني اخذ بالتذبذب ولكنه نحو الزيادة وممكن ان يشكل عقبة زيادة النمو امام تنفيذ الخطط ، لم يحقق العراق عمليات تنمية لاستيعاب العدد الهائل من الشباب وزادت نسبة البطالة حتى وصلت 26% من عدد سكانه الإجمالي البالغ 45 مليون نسمة لسنة 2025.

الاستنتاجات

- الاختلالات في هيكل الانتاج الاقتصادي: ظل الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات، وسبب ذلك هو السياسات الاقتصادية التي امتزجت بالإرادة السياسية غير المتوازنة وتنقصها الشفافية
- الديون الخارجية: بسبب الحروب والحصار الذي زدا الامر سوءا ارتفع الدين العام الخارجي وتراكت الفوائد على ذلك الدين، (وقد تم توضيح ذلك) مما دعا لضرورة عمل برنامج إصلاحي.
- استفحال مشكلة البطالة: -توقف معظم النشاطات الاقتصادية وازدادت اعداد السكان وإلغاء وزارة الدفاع وكافة المنتسبين للجهات الأمنية المختلفة والذين كانوا يمثلون ثقلا سكاني كبير واتبعت السياسة الاقتصادية في البلد منهاج الاستيراد لكل المواد الاستهلاكية وبمختلف اشكالها من الخارج كل ذلك كان سبب في ضغوط على ايجاد فرص عمل وسببت في ازدياد البطالة.
- الفساد الاداري: وهو الأساس في التطور وانجاح عملية الإصلاح الاقتصادي
- الفرص الاستثمارية في العراق: -المناخ غير مهيا للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق الان ومن الممكن ان يجذب الاستثمار نحو اقتصاد مستقبلا

التوصيات

- التحول نحو اقتصاد السوق: حيث ان للقطاع الخاص دور في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة لا يمكن الوصول اليه بدون اناطة الدور القيادي للقطاع الخاص لقيادة الاقتصاد الوطني بعد اجراء عمليات التأهيل اللازمة

- الاستثمار الاجنبي المباشر هناك في العراق ضرورة لخلق بيئة للاستثمارات الاجنبية في العراق لأهمية راس المال الأجنبي في تنفيذ خطط الانتاج والتطوير فضلا عن كون الاستثمار الاجنبي يعد مصدرا لنقل التكنولوجيا والانفتاح على الاسواق العالمية
 - تحرير التجارة: من مستلزمات الإصلاح الاقتصادي هو تحرير الاقتصاد العراقي وانفتاحه على الاقتصاد العالمي، لغرض التوسيع في السوق وزيادة حجم الطلب، وتخفيض القيود على التجارة
 - تنويع القاعدة الاقتصادية: -العراق وطيلة الثماني عشر عام 2003 يعتمد على مصدر واحد وينطبق عليه بامتياز مفهوم الدولة الريعية
 - انشاء المناطق الحرة في العراق: -لقد سلكت الصين سياسة المناطق الحرة ونجحت تجربتها ويمكن تطبيقها في العراق
 - ويمكن الاستفادة منها في واقع العراق الجديد، مثل توفير مداخل وعوامل الانتاج والية السوق وحجمها الاقتصادي، والموقع وامكانية التصدير، ومجالات الطاقة والنقل والاتصالات، الا ان هذه العوامل غير كافية لبيان اثر المناطق الحرة، بل الاهم هو حجم السوق، وفي العراق يمثل حجم السوق لوحده مبررا يسمح بتأسيس طاقات انتاجية بحجوم اقتصادية مقبولة
 - الإصلاح المالي والمصرفي: -يتمثل الإصلاح المالي والمصرفي في تحرير اسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف للعمولات الأجنبية.
- ### الإحالات والمراجع :

• باللغة العربية:

1. إبراهيم ، مجيد احمد ، (2019)، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، المجلد (8) العدد(30)، العراق .
2. إبراهيم ، غسان ، (2010) ، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا ، على الموقع www.parliament.gov.sy/SD08/mstf/1431322317 PDF.
3. البيلادي ، حازم ، (1998)، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، مصر .
4. الجنابي، عدنان، (2013)، الدولة الريعية والدكتاتورية، الطبعة الأولى، الدراسات العراقية، بغداد.
5. دارى ، مهدي صالح، (2011)، التنمية البشرية المستدامة : مفاهيم التكوين وابعاد التكوين - العراق نموذجا - ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد (9) ، العدد (31) ، العراق .
6. داغر، محمود وحمد ، علي ، محمد علي ، (2013)، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية واثره على النمو الاقتصادي .
7. دخيل ، حسين احمد ، (2014)، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة ، مجلة جامعة اهل البيت ، المجلد (1) ، العدد (16)، جامعة اهل البيت، العراق.
8. الذبحاوي ، فرحان محمد حسين ، (2012)، اتجاهات السياسة المالية في الدول الربعية وضرورات التغيير العراق نموذجا ، أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق .
9. الزبيدي، حسين لطيف كاظم ، (2020)، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات ازمة كورونا ، مركز الرافدين للحوار ، بغداد ، العراق .
10. الشمري مايح شبيب ، (2014) ، تشخيص المرض الهولندي و مقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد.
11. الشيمي ، محمد نبيل ، (2017) ، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية ، مجلة محور الادارة والاقتصاد ، ع 3637 ، مؤتمر علمي عقد في تاريخ 2017/4/13 .
12. صالح ، عدنان مناتي ، (2019)، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي في بين التحديات والمتطلبات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، بغداد ، العراق .
13. العبيدي ، عبد الجبار محمود ، (2006)، التنمية البشرية المستدامة بين طروحات العولمة والاستقلال ، مجلة الحكمة ، العدد(42) ، بغداد ، العراق .
14. عز العرب ، محمد ، (2012) ، الدولة الريعية مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية 2 ، / 3 / 2012 ، 06:02 على الموقع: <https://hrdiscussion.com/hr44418.html>
15. عوض الله، زينب حسين ، عدلي ناشد، سوزي، (2007)، مبادئ الاقتصاد السياسي، بيروت- لبنان: منشورات الحلبة الحقوقية. 2007.
16. المحمدي ، ناظم عبد الله والمحمدي، عبد الله احمد نصيف ، (2012)، تحليل احصائيات لبعض مؤشرات التنمية التنمية المستدامة في العراق للمدة (2005-2012) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني ، المجلد (6) ، العدد (13) ، العراق .
17. نعمة ، اديب ، (2014)، الدولة الغنائمية والربيع العربي ، طيبة للنشر والوزيع ، مصر .
18. هاشم ، حنان عبد الخضر ، (2011)، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق : ارث الماضل وضرورات المستقبل ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، العدد (2) العراق .

19. ياسر ، عوض عبد الرسول ، (2013)، معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر و أثارها الاقتصادية ، المعهد العالي للإدارة و الحاسب الآلي برأس البر.
20. ياسر، صالح ، (2015) ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق ‘ مؤسسة فريدريش ايبرت ، بغداد .
21. يوسف دولا ب ، يوسف ، (2015)، دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية مقارنة للموازنة العامة العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية مجلد (10) ، العدد (32) ، بغداد ، العراق .

● باللغة الأجنبية:

1. .Anais ozyavus and Dorothée Schmid, ipid ,p 10.
2. .Hussein Mahdavy, “Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,” in Studies in Economic History of the Middle East, ed. M. A. Cook (Oxford: Oxford University Press, 1970), 428-467.
3. .Karel ,t,l, The paradoxof plenty : oil booms and petro state, barekley, CA,Berkely universitypresse,1997.
4. .Matthem gray.A theory of «later rentierism » in the arabe state of the gulf,(qatar :centr for international and regional studies,2011),p01.